إدارة الشركات

يمكن تعريف إدارة الشركات على أنها مجموعة من القواعد والحوافز التي تهتدي بها إدارة الشركات لتعظيم ربحية الشركة وقيمتها على المدى البعيد .

وتنظم إدارة الشركات العلاقات التعاقدية بين المتعاملين مع الشركة خاصة علاقة الشركة ووكلاء السفر .

وفي الحقيقة فإن القواعد التعاقدية لأسلوب الإدارة غير كاملة بطبيعتها كما أن الرقابة المباشرة لن تتوفر بالقدر الكافي، ولذلك فإن الإدارة تجد نفسها في وضع يسمح لها بسوء استخدام حقوق الرقابة و أن توجه عوائد الاستثمار الخاصة . ومن ناحية أخرى إذا تركت الأمور بدون تشريع فلن يوفر المساهمون الأموال الكافية ولن تستطيع الشركة أن تستفيد من كل فرص الاستثمار التي تزيد من قيمتها، ولذلك فإن تضمين إدارة الشركات فى القوانين المحلية ضرورة ملحة وأداة فعالة للقضاء على نقص الاستثمارات والحد من التكاليف الضمنية للوكالة.

وهناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر إدارة الشركات:

 المساهمون: حيث إنهم يقدمون رأس المال مقابل الحق في الحصول على الأرباح وزيادة قيمة الشركة.

 مجلس الإدارة: حيث يمثل المصالح الأساسية للمساهمين وبعض الأطراف الأخرى أحيانا. ومجلس الإدارة يقوم باختيار الإدارة وتقديم التوجيهات العامة للمديرين ويشرف على أداء الإدارة.

 الإدارة: وهي مسئولة عن الإدارة اليومية للعمل في الشركة وتقديم التقارير لمجلس الإدارة. والإدارة مسئولة عن تعظيم أرباح الشركة وقيمة الأسهم لصالح المساهمين.

 أصحاب المصالح: وخاصة الدائنين حيث إن مصلحتهم تتركز في تعظيم احتمالات تسديد الديون. و يتضمن المتعاملين مع الشركة أطراف اخرين مهمين و هم الموظفين والموردين والمواطنين بصفة عامة.

توجد عوامل متشابكة تسهم في التطبيق السليم لنظام إدارة الشركات:

 عوامل داخلية: مجلس الإدارة والمساهمين والإدارة والأطراف المعنية.

 عوامل خارجية: المناخ الذي يضمن الإدارة الفعالة ويتضمن القوانين والنظم والأسواق المتنافسة والإعلام والشفافية... الخ

أهمية قواعد إدارة الشركات:

أصبحت قواعد إدارة الشركات اليوم موضع العديد من المناقشات في الشركات والفصول الدراسية ووسائل الإعلام.

وقد تطورت نظم إدارة الشركات عبر الزمن وكان هذا التطور عادة نتيجة لتعثر الشركات أو الأزمات التي تنشأ عن خلل في النظام. وعادة كلما كان هناك أزمة أو تعثر واضح للشركة نتيجة في معظم الحالات لعدم الكفاءة والاحتيال وإساءة استخدام السلطة كان هذا يقابل باستخدام أحد نظم قواعد إدارة الشركات .

 وبالنسبة للاقتصاد ككل فإن قواعد الإدارة الأفضل تعني شركات أكثر كفاءة و بالتالى تؤدى الى مستوى أعلى من النمو الاقتصادي. فالإدارة النشطة التي تتمتع بخيال واسع تدفع الشركات لدخول أسواق جديدة وتقديم خدمات جديدة و/أو رخيصة للمستهلكين كما تستطيع مواجهة التحديات الخارجية بسرعة.

.

الخلاصة

لكي تستطيع الشركات أن تنافس في عالم متغير يجب عليها أن تقوم بتكييف ممارسات إدارة الشركات بها لكي تواكب الاحتياجات الجديدة و تستفيد من المزايا التي يمكن أن تحصل عليها من تطبيق قواعد الإدارة الجيدة. وبالمثل فالحكومات عليها مسئولية هامة في وضع إطار تشريعي فعال يسمح بالمرونة الكافية التي تسمحلادارة الشركات بالعمل بكفاءة و غيرهم من المتعاملين مع الشركة.